جدول ٢-٢ التوزيع الجغرافي للأطفال النشطين اقتصادياً ٥ – ١٤ سنة ٢٠٠٠ :

المنطقة	عدد الأطفال العاملين (مليون)	نسبة التشغيل (%)
الدول المتقدمة	٢,٥	٢
الدول في طور التحول	٢,٤	٤
آسيا والباسيفيك	١٢٧,٣	١٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٧,٤	١٦
أفريقيا (دول جنوب الصحراء)	٤٨,٠	٢٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٣,٤	١٥
المجموع	٢١١	(١٨)

المصدر منظمة العمل الدولية ، بيانات غير منشورة

الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال : تقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال (غير المقيد) بنحو ٨,٤ مليون . ويشمل هذا العدد ١,٢ مليون في الاتجار بالمخدرات و ٥,٧ مليون في العمل القسري و ٠,٣ مليون في النزاعات المسلحة و ١,٨ مليون في أعمال الدعارة والأعمال الإباحية.

جدول ٢ – ٣ توزيع الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال ، ٢٠٠٠:

أسوأ أشكال عمل الأطفال (غير المقيد)	عدد الأطفال (مليون)
المخدرات	١,٢
العمل القسري	٥,٧
النزاعات المسلحة	٠,٣
الدعارة والإباحية	١,٨
نشاطات أخرى (ضارة صحياً)	٠,٦
المجموع	٨,٤

ملاحظة : يستثنى المجموع عدد الأطفال العاملين في المخدرات لتجنب ازدواجية العد .

المصدر منظمة العمل الدولية ، بيانات غير منشورة

ويشير التقرير العالمي لعمل الأطفال إلى أن العقد الماضي قد شهد تطوراً ملموساً في انخفاض عدد الأطفال العاملين على المستوى العالمي فقد انخفض عدد الأطفال العاملين بنسبة ١١% وحدث معظم هذا الانخفاض بين عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠٤م من ٢٤٦ مليون إلى ٢١٨ مليون . والأكثر من ذلك أن عدد الأطفال في الفئة العمرية ٥ – ١٧ سنة الذين يعملون في الأعمال الخطرة انخفض بنسبة ٢٦% ليصل إلى ١٢٦ مليون في عام ٢٠٠٤م . أما عدد الأطفال العاملين في عمر ٥ – ١٤ فقد انخفض بنسبة ٣٣% ، ويشكل هذا نجاحاً لجهود منظمة العمل الدولية في سعيها لخفض عدد ونسبة الأطفال العاملين على المستوى العالمي.

أسباب عمل الأطفال :

هنالك ثلاثة عوامل تلعب دوراً رئيسياً في دفع الأطفال لسوق العمل ، وهي :

أولاً : العوامل المتعلقة بالأسرة :

يعمل الأطفال في الغالب ، لأسباب اقتصادية واجتماعية حيث أنهم ينتمون لأسر فقيرة . أما أسباب فقر الأسر فيعود إلى افتقار الأسر إلى مقومات ممارسة العمل المنتج ، سواء كانت المهارة أو الوظيفة أو المال أو الأرض . ويعمل الأطفال لاعتقادهم بأن فوائد العمل أكبر من فوائد التعليم أو لأن نوعية التعليم متدنية . كما يعتبر تأثير الوالدين على الطفل من الأسباب المهمة لعمل الأطفال ، حيث يفضل الوالدين التحاق أطفالهم بسوق العمل على بقائهم على مقاعد الدراسة كما أن الجهات التي تستخدم الأطفال هي الأخرى قد يكون لديها نفس الاعتقاد.

وفي الأردن نجد أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها ندرة المصادر الطبيعية والزيادة السكانية العالية وارتفاع

الدين الخارجي وسوء إدارة الموارد وما تبع ذلك من آثار ، هي أهم العوامل التي ساهمت في فقر الأسر التي لديها أطفال عاملون . ولا شك أن تعطل رب الأسرة عن العمل يعتبر سبباً في توجه الطفل نحو سوق العمل كأسلوب لزيادة الدخل المنخفض ، مما يتسبب في حرمان الأطفال من فرص التعليم الإلزامي ، كما أن دخول الأطفال المبكر في سوق العمل ناتج عن مشكلات اجتماعية أهمها التفكك والعنف الأسري ، وانتشار بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الخاطئة في المجتمع .

ثانياً : العوامل المتعلقة بالنظام التعليمي :

ويأتي التسرب في المدرسة كسبب آخر من أسباب عمل الأطفال ، حيث أن نحو ٧,٧% من الأطفال يعزون أسباب عملهم إلى التسرب من المدرسة . ولكن ما هي أسباب التسرب ؟ يلاحظ أن الغربة في تعلم مهنة ومساعدة الأسرة مادياً أهم سببين وراء ترك الطلبة لمدارسهم . أما سوء معاملة المدرسين للطلبة فلا يشكل سبباً رئيسياً حيث واجه ٢,٨% فقط من الأطفال العاملين هذه المشكلة واعتبروها سبباً في ترك المدرسة .

ثالثاً : العوامل المتعلقة بالبيئة المحيطة بالطفل:

وأهم هذه العوامل تأثير العاملين على التلاميذ بهدف تشجيهم على ترك مقاعد الدراسة والإلتحاق بأصحابهم وأقاربهم العاملين.

وخلاصة القول أن العامل الاقتصادي هو السبب الأساسي في توجه الطفل نحو العمل . أما الأسباب الأخرى ، وأهمها الاجتماعية والتعليمية ، فتأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية ، على الرغم من أن الأسباب الدافعة إلى عمل الأطفال تتميز بالتشابك والتداخل.

نتائج عمل الأطفال:

يترك عمل الأطفال آثاراً سلبية على النحو الذهني للطفل بالإضافة إلى الآثار الجسدية والنفسية . ويشكل عمل الأطفال انتهاكاً لحرية الطفل وحقوقه الأساسية ، كما أنه ممنوع بحكم القوانين المحلية والدولية .

كما أن الظروف القاسية التي يعمل فيها الأطفال لا تتفق مع آدميتهم وتشكل خطورة على صحتهم ونموهم الجسدي والعقلي . فهناك بعض الإعاقات والأمراض التي تصيب الأطفال العاملين بسبب التحاقهم بسوق العمل . وقد تلازم هذه الإعاقات والأمراض الطفل لسنين طويلة أو مدى الحياة .

إضافة إلى الأبعاد النفسية العديدة والتي تترتب على عملهم وخاصة الإحساس بالظلم والدونية ، الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيداً إذا علمنا أنه كان من الممكن الوقاية من الأمراض أو منع الإعاقة وتجنب ما قد تتركه من آثار سيئة على حياة الطفل لو أنه بقى على مقاعد الدراسة.

إنتشار عمل الأطفال في السودان :

يبلغ عدد سكانه ٤٠مليون نسمة. ويشكل الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ٥٠ % تقريبا من مجموع السكان. وعلى الرغم من أن ٨٥% من السكان من المسلمين فإن هناك حوالي ٦٠٠ مجموعة وثنية تشكل أقليات بأعداد ضئيلة مع وجود تفاوت كبير في الأنساق الثقافية والسياسية. وقد أفضي النزاع وعدم الاستقرار المتواصلين إلي زيادة الفقر. وتزيد الآن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر والمحرومين من الحقوق الاجتماعية الرئيسية عن ٧٠ % من السكان. ويقدر معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بحوالي ٥٣ %، بينما يشكل أصحاب الأعمار ٥ – ١٤ سنة ١٣% بين الأطفال العاملين(١٩٩٩ – ٢٠٠٣).

و بدأ عدد الأطفال يتزايد بشكل سريع في شوارع الخرطوم منذ بداية ثمانينات القرن العشرين حينما انتقلت إليها أسر كثيرة هربا من الحرب في الجنوب ومن الجفاف الذي أصاب غرب البلاد. وطبقا لتعداد ١٩٩٣ الذي غطى الولايات الشمالية فإن حوالي ٨٢% من أطفال الشوارع بمدينة الخرطوم يعملون. وغالبا ما تتسم الأعمال التي يقومون بها بالمخاطرة وفي ظل أوضاع سيئة. وعلاوة علي ذلك فإن أجورهم ضعيفة، وقد لا يحصلون على أجر. وهم محرومين من الرعاية الصحية ومن التأمينات الاجتماعية.

ويتفاوت عدد أطفال الشوارع بالمدينة مع تفاوت الفصول. فإن عدد الأطفال العاملين يتزايد خلال العطلة الدراسية الطويلة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد أطفال الشوارع في شمال السودان وصل إلى حوالي ٧٠٠٠٠ طفل في نهاية عام ٢٠٠٢ يعيش ٧٣% منهم في الخرطوم وفي منطقة الجزيرة. ويشكل الصبيان ٨٦% من مجموع أطفال الشوارع في البلاد بينما تبلغ

نسبة الإناث ١٤%. وتوضح الدراسات أن أكثر من ٧٥% من الإناث يتعرضن للإساءة أو العنف بينما تبلغ هذه النسبة بين الصبيان ٨%.

في أحيان كثيرة يساهم أطفال الشوارع في توفير متطلبات الأسرة التي هجرها الأب أو عجز عن توفير متطلباتها. وعند الالتحاق بحياة الشارع سواء للعمل أو التسول فأنهم يواجهون ظروف شديدة القسوة، ويعيش هؤلاء الأطفال وضعا اجتماعيا حرجاً وأكثر مشقة من الأطفال العاملين في إطار منشأة أو ورشة، والذين يمنحهم القانون بعض الحماية فضلاً عن أنهم يعوضون بعض مشقة العمل من خلال انتمائهم الكامل لأسرهم ورعايتها لهم بينما يعيش الأطفال العاملون في الشارع في ظل غياب أي نوع من الرعاية، سواء الأسرية أو القانونية أو حتى المجتمعية. فالقانون يعتبر هؤلاء الأطفال جانحين أو مشردين.

ويحرم أطفال الشارع عادة من التعليم والرعاية الصحية والسكن المريح والوسائل الضرورية التي يمكن أن تساعد على تطورهم ونموهم الطبيعيان. بالإضافة إلى ذلك فإنهم يفتقدون المعرفة والمهارات الحياتية الضرورية لنجاحهم الاجتماعي. لذلك فإن هؤلاء الأطفال محرمون من فرص السيطرة على حياتهم الشخصية وإدارتها.

ورغم أن الأسباب المباشرة وغير المباشرة لمشكلة أطفال الشوارع يمكن أن تختلف فإن نطاق المشكلات التي يعاني منها الأطفال عندما يعيشون في الشارع تتشابه عبر المنطقة العربية: وضع تعليمي ضعيف، انخفاض مستوى احترام الذات واضطرابات نفسية، عنف واستغلال، حمل مبكر وغير مرغوب فيه، وأمراض منقولة جنسيا واستخدام مفرط للمخدرات وتؤدي حياة التشرد وانعدام المأوى الملائم الذي يحمي من العوامل

الطبيعية كحر الشمس والبرد وغياب شروط النظافة والإصحاح، والتغذية الفقيرة، والتعامل مع النفايات بما فيها التعرض لوخز الإبر من الحقن المستعملة التي تعرضهم للعدوى. كما يؤدي الافتقار إلى الروابط الإيجابية إلى حرمان عاطفي واجتماعي، والارتهان لسلوكيات البقاء على قيد الحياة في الشارع والتعرض المستمر للكروب والضغوط بما فيها اللجوء للعنف والسلوك الإجرامي والتسوّل والبغاء وبالتالي التعرض للعنف الجنسي والحمل غير المرغوب والإجهاض أو الولادة في ظروف خطرة وغير صحية، وإساءة استخدام المواد والعقاقير المخدرة، وانخفاض مستوى الوعي الصحي إلى تعرضهم إلى أضرار صحية خطيرة.

وما يعقد الأمر هو عدم تمكنهم من الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية في الوقت الملائم بسبب فقرهم أو لعدم استقبال بعض مرافق الرعاية الصحية للأطفال، وعدم التدريب الكافي للعاملين بها على مقاربة المشاكل الصحية لأطفال الشوارع، أو بسبب خوف هؤلاء الأطفال من مراجعة هذه المرافق.

وتعد الخدمات المقدمة لأطفال الشوارع، بشكل عام، ضعيفة وغير متكاملة وتفتقد للرؤية الإستراتيجية. وتعتمد في أغلب الأحيان على إشباع حاجاتهم المادية وتنحو المنحى الرعائي بدون التركيز على الحاجات النفسية والتنموية. وتتمثل المشكلة أيضا في نقص الكوادر المؤهلة والتي تعد إحدى الحلقات الهامة في الحل أن لم تكن أهمها على الإطلاق. فعلى سبيل المثال يعد نقص الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والصحيين الذين يمكن أن يتعاملوا مع الأطفال وتزويدهم بالمعارف الجديدة في مهنتهم واحدة من المعوقات التي لا تقدم حلولا مبتكرة للعلاج.

وعليه فإن بناء كادر مؤهل من الأخصائيين مفتاح أساسي في مساعدة هؤلاء الأطفال على فهم المشكلة واقتراح الحلول وفي كسب ثقة الأطفال ورفع مشاركتهم وإعادة دمجهم. دور مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في مكافحة استغلال الأطفال.

في إطار تصاعد المطالبات بتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة عمالة الأطفال وتفعيل معدلات التنسيق بين المجتمع المدني والحكومات سعت الحكومة السودانية إلى استصدار بعض القرار بتفعيل دور اللجان الاستشارية للحد من عمالة الأطفال، وبالمشاركة الفعالة من قبل الجمعيات الخاصة والمجتمع المدني في تنظيم حملات توعيه لدعم قضية الأطفال وتوعية الأطفال العاملين وأسرهم وأصحاب العمل بقانون حماية الطفل بهدف تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم والإسراع بتكوين اتحاد نوعي من الجمعيات المعنية بالطفولة.

وتولي الحكومة السودانية أهمية قصوى بقضية عمالة الأطفال بإستنفار الجهات المختصة، مديري القوي العاملة والتضامن الاجتماعي والتعليم والزراعة والصحة من اجل العمل علي إيجاد إلية بضبط المخالفات مع ضرورة منح مؤسسات المجتمع المدني آليات ضبط واسعة.

وتسعي المنظمات مع الحكومات لقيام مجالس قومية متخصصة للنظر في قضية أطفال الشوارع وأساليب مواجهتها ، وبتأسيس صندوق قومي لرعاية أطفال الشوارع يعتمد علي مشاركة المجتمع المدني وتبرعات رجال الأعمال وتوفير ضمانات الشفافية في التعامل مع أموال الصندوق، و أهمية إنشاء مشروعات إنتاجية لتوفير فرص عمل خاصة بالفقراء واتخاذ كافة التدابير الاجتماعية والقانونية والتعليمية لحماية حقوق الطفل وتحسين أوضاعهم وضمان حصولهم علي المأوي والغذاء

والتعليم وحمايتهم من العنف. وتسعي الحكومة مع بعض المنظمات المتخصصة في عملها مع المرأة، الإهتمام بالنساء والأطفال في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع آليات وبرامج الوقاية والمكافحة اللازمة، من خلال ما يسمى بالمنهج المنظومي الشامل لمكافحة عمل الأطفال وأطفال الشوارع، والذي يتطلب تكاتف الأطراف المعنية لوضع آلية فعالة للتعاون والتنسيق فيما بينها، وتتضمن عدة محاور منها التعليم والتدريب عبر زيادة نسبة التحاق الأطفال بالتعليم وبالأخص زيادة فرصة الفئات الأكثر حرماناً للانخراط في التعليم، ومنع تسربهم في المراحل الأولى، وتوفير وسائل ومنافذ للتعليم الفني والتدريب المهني بهدف إعداد عمالة مدربة وتنشئة الطفل على تقدير قيمة التعليم وإقناع الوالدين بأهميته، وتنمية قدرات القطاع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي وبرامج التدريب.

و تعمل الحكومة السودانية على زيادة فرص التعليم الأساسي من خلال تطبيق سياسة إلزامية ومجانية التعليم الأساسي على الأقل وإجراء دراسات عن الظاهرة، بالإضافة إلى تحسين نوعية التعليم وأدواته في المدرسة الرسمية، ووضع برنامج بديل للأطفال الذين لا يرغبون في النظام التعليمي العام.

بالإضافة إلي تفعيل دور وزارة الرعاية الاجتماعية في توعية الأطفال وذويهم بمبادئ الصحة العامة والمخاطر المرتبطة بعمل الأطفال خاصة في سن مبكرة، وذلك لا يتأتى إلا من خلال توسيع ودعم شبكات الأمن الاجتماعي ودعم نظام الأسرة المنتجة، وتزويد المجتمعات المحلية بالمراكز الصحية، بالإضافة إلى توفير بيئة العمل الآمنة التي لا تؤثر سلباً على صحة الطفل، ومراعاة ضرورة حث المجتمع على المساهمة في تكوين فرق لحماية الأطفال من الاستغلال في سوق العمل وتقديم المساعدات

التطوعية في هذا المجال. السعي الجاد من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يتركز نحو تحديد واضح وتفصيلي لأسوأ أشكال العمل بحسب الواقع السوداني، مع اعتبار ما هو وارد في الاتفاقيات الدولية وزيادة الوعي العام بالمشكلة وآثارها السلبية، بغرض خلق مناخ عام رافض لهذه القضية، من خلال تنظيم حملات توعوية تستهدف المواطنين وتأثيرهم على الرأي العام والسياسات الهادفة للقضاء على المشكلة، مع إشراك نقابات وجمعيات أصحاب الأعمال والعمل والمهن الحرة والأسر والأطفال أنفسهم في هذه الحملة.

كل تلك محاولات وجهود مبذولة للقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال.. وهي ضرورة لا اختيار ، والطرفان حذران في عدم تناول المشكلة من منظور واحد يعنى فقط بتحديد الآثار وينادي بضرورة العقاب والردع للقضاء على المشكلة من خلال التشريعات والقوانين بصورة جبرية، بل التركيز علي زيادة الوعي بالآثار الصحية والنفسية السلبية لعمل الأطفال، و دراسة البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع. أيضا والعمل على إيجاد تدخلات سريعة من خلال منظومة متكاملة تساعد على توفير مستوى مناسب من المعيشة يغني الأسر التي يعمل أطفالها عن الدخل الذي يترتب على عمل الأطفال، كما تعمل على توفير نسق تعليمي قادر على تقديم فرص للتعليم المحقق للذات والمنتج لعائد اجتماعي مرتفع وبتكلفة مناسبة.

دور منظمات المجتمع المدني السوداني لتلبية احتياجات أطفال الشوارع تربويا وتعليميا وإعادتهم للمدارس بهدف تغيير نمط حياتهم بالاستقرار في المجتمع وإكسابهم قيم إيجابية سليمة تجاه أسرهم ، تسعي منظمات المجتمع المدني لذلك من خلال الإهتمام بثلاث فئات الذين لم يلتحقوا بالتعليم ويرغبون فيه

بالإضافة إلي تعليم أحد المهن، المتسربين من التعليم مع إتقان مهنة، متسربون راغبون فقط في إتقان مهنة.

كما تسعي أيضا تفعيل التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات والحكومات السودانية والمنظمات الدولية المعنية بأطفال الشوارع، مثل "اليونيسيف" واضعين في الاعتبار الخطة القومية للطفولة، وأهداف التنمية الألفية، واستراتيجيات مكافحة الفقر.

لقد تمكنت بعض المنظمات مثل: منظمة-زينب لتنمية وتطوير المرأة، ومنظمة عمليات الرحمة الخيرية من تمكين أطفال الشوارع من خلال المشاركة من خلال تدريب الأخصائيين الاجتماعيين، ومعلمي الشارع، والموجهين النفسيين، والعاملين بالخدمات الصحية وتأهيلهم للعمل على تغيير وجهة نظر أطفال الشوارع عن أنفسهم، وتنمية مشاركتهم في التخطيط للخدمات التي تقدم إليهم وتنفيذها ومراقبتها، وتعريف أطفال الشوارع بحقوقهم وبمخاطر المخدرات والأمراض المنقولة جنسيا بما في ذلك الإيدز، وذلك من خلال تعليم النظير للنظير، والتدريب على مهارات الحياة، وتسهيل وصول أطفال الشوارع إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

وتسعي هذه المنظمات لضمان الحماية القانونية لأطفال الشوارع ويتضمن ذلك تطوير السياسات ومراجعة القوانين وتدريب البرلمانيين ورجال الشرطة، وتغيير النظرة السلبية تجاه أطفال الشوارع وإنتاج أفلام تسجيلية ووثائقية عن قضية أطفال الشوارع، ونشر قصص حقيقية عن نجاحات الأطفال، وإعداد برامج تلفزيونية وإذاعية، وتدريب الصحفيين، وإشراك فنانين ورياضيين ومثقفين في التوعية بقضية أطفال الشوارع.

أيضا العمل علي تكوين شبكات محلية وعربية من منظمات المجتمع المدني العاملة مع أطفال الشوارع ويتضمن ذلك تبادل الخبرات على المستوى المحلي والعربي، وخلق صلات مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث العربية من أجل إشراك الأكاديميين مع الأخصائيين الميدانيين لملئ ثغرات المعرفة ونقص المعلومات. وسوف يشكل الأطفال جزءا من هذه الشبكة. وسيتم تشجيعهم وتدريبهم لتكوين جمعيات خاصة بهم. كما يشمل ذلك قروضا متناهية الصغر من خلال التنسيق مع شبكات الأمان الاجتماعي ومنها بنوك الفقراء.

الحلول والمعالجات المقترحة:

إن ظاهرة عمالة الأطفال أصبحت الآن بمثابة قنبلة موقوتة تهدد نسيج وكيان المجتمع، وللحد من هذه الظاهرة فإنه يجيب على الجهات المعنية وبالأخص الإعلامية منها تنظيم حملة توعية وطنية شاملة بهدف تبصير المجتمع بمخاطر وأضرار هذه الظاهرة التي تقود الأجيال الصاعدة إلى الضياع ونفس الكلام ينطبق أيضا على منظمات المجتمع المدني التي يجب أن تشارك في توعية المجتمع بهذا الخصوص، وفي هذا الخصوص نقترح الآتي:

(١) توسيع الحماية التشريعية للأطفال العاملين لتشمل القطاعات الأكبر في عمالة الأطفال سواء في الريف أو كخدم في المنازل أو عمالة الأطفال لدى ذويهم، كمرحلة لتوفير حماية تأمينية لهؤلاء الأطفال والحد منها، لحين الوصول إلى الهدف الإستراتيجي وهو القضاء على عمالة الأطفال بكافة صورها.

(٢) على الجهات المعنية أن توفر مناخا مناسبا لنمو الطفل وأن تتبنى سياسات وآليات لمكافحة الفقر من خلال إرساء دعائم الحكم السليم الذي يقوم على الشفافية، ويجب على النظام السياسي الذي هو قائد المجتمع أن يقوم برعاية الأسر وتوفير الدعم لها حتى تتمكن من تربية أطفالها على نحو سليم.

(٣) أن يتحمل المجتمع جزءا من المسؤولية تجاه هذه الظاهرة حيث إن المجتمع المسلم كما يقول مجتمع تضامن وتكافل يقوم على المودة والرحمة وخصوصا فيما يتعلق برعاية الأطفال اليتامى الذين يمارسون العمل، والاستماع إلى الأطفال العاملين وإشراكهم عند التخطيط للحد من الظاهرة، ورفع وعى المجتمع تجاه مخاطر عمل الأطفال وتأثيرها على نمو الطفل، وإقرار حق الطفل العامل في التمتع بكافة صلاحيات وحقوق العضوية النقابية، توسيع المظلة التأمينية لتشمل جميع الأطفال العاملين دون التقيد بالسن.

(٤) يجب على الحكومات أن تقوم بإنشاء وتأسيس وحدة لمكافحة الظاهرة.. وكذلك توسيع شبكات الضمان الاجتماعي بحيث تشمل معظم الأسر الفقيرة التي تضطر إلي دفع أطفالها إلى أسواق العمل لتوفير الدخل اللازم لها. علاوة على ذلك فإن من الواجب أيضا على الحكومات أن تتبنى خطط وآليات لمكافحة الفقر وتحسين الوضع المعيشي والاقتصادي المتردي الذي يعاني منه عامة الشعوب.. أضف إلى ذلك فإنه أصبح لزاما على الجهات ذات العلاقة أن تقوم بتشجيع التعليم وخصوصا في صفوف الفتيات ووضع حلول ومعالجات لما يسمى بظاهرة التسرب المدرسي.

(٥) دمج أطفال الشوارع في مشروعات تعليمية من خلال المشاركة وذلك بتوفير الخدمات الأساسية من خلال برنامج خارج الجدران، وتدريب المهنيين، ومشاركة الأطفال، وتعليم النظير للنظير، وتطوير العملية التعليمية (مناهج – كثافة – تدريب المعلمين ...الخ) للحد من ظاهرة التسرب والتي تمثل أحد الأسباب الرئيسية وراء نمو الظاهرة، التوسع في التعليم المهني وربطه بسوق العمل.

(٦) إيجاد آليات قانونية لضمان حماية أطفال الشوارع من العنف المؤسسي من خلال موائمة القوانين الوطنية للطفل مع المعايير الدنيا للأمم المتحدة التي يجب توفرها في قضاء الأحداث، وتوفير المساعدة القانونية المجانية للأطفال، وتدريب المسئولين القائمين على تنفيذ القانون.

(٩) تقديم صورة مختلفة عن أطفال الشوارع لتغيير الصورة السلبية السائدة عنهم في وسائل الإعلام، وذلك من خلال إيجاد مناظرات على المستوى الوطني علاوة على عددٍ من الأنشطة الرياضية والفنية، والقصص الخاصة بنجاحات أطفال الشوارع والأفلام الوثائقية.

(١٠) إيجاد قاعدة معلومات حول أطفال الشوارع، وخلق شبكة عربية لدمج حماية حقوق أطفال الشوارع في خطط الحكومات العربية، وذلك من خلال التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، والتنسيق مع كافة شبكات الآمان الاجتماعي العربية، وتبادل المعلومات.

(١١) تفعيل دور منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في عملية الرقابة على المؤسسات التي يعمل بها أطفال، وتنشطت منظمات المجتمع المدني العربية في التشبيك مع بعضها البعض داخل كل دولة ومع الدول العربية مع بعضها البعض، والتفاعل مع هذه الظاهرة للعمل على الحد منها بمشاركة جميع المعنيين بهذا المجال الهام من مجالات حقوق الطفل، ودراسة أوجه القصور في القوانين المحلية والوطنية، مقارنة بالاتفاقية الدولية خاصة عند الشروع في إصدار قانون العمل الموحد.

(١٢) العمل على تغيير مفاهيم المجتمع العربي نحو هذه الظاهرة بعد الوقوف على حجمها بإجراء المسوح والدراسات الشاملة لها من خلال الخبراء المتخصصين في دراسة ومتابعة هذه الظاهرة.

(١٣) التركز على متابعة ورصد كافة الانتهاكات وخاصة بالنسبة لأطفال الورش والمصانع الصغيرة ومدى التزام القائمون عليها بحقوق الطفل العامل، كما نصت عليها كافة المواثيق المحلية والدولية، كما نشطت هذه المنظمات.

(١٣) خلق آليات فعالة لرصد الظاهرة والوقوف على حجم الظاهرة الحقيقي وتضافر جهود للحد من عمالة الأطفال، بتوفير أجواء آمنة لهم وزج عوائلهم في نظام شبكة الحماية الاجتماعية،وبتوفير إعانات شهرية تعيلهم، تنقذهم من مخاطر الشارع، والاستعانة بالمنظمات العربية والعالمية، خاصة في المناطق النائية التي تحتاج إلى متابعة وإصرار على تقديم العون.

الخاتمة:

تعد ظاهرة عمالة الأطفال واحدة من الظواهر المرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي داخل أي مجتمع من المجتمعات ، وعندما نرغب في الحديث عن تفشى هذه الظاهرة في العالم العربي فإننا يجب أن نأخذ في الاعتبار الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع العربي وكذلك العادات والتقاليد السائدة حول هذه الظاهرة بالإضافة إلى انتشار بعض الصناعات والحرف التي تعتمد على الأطفال وتقدم حافزا لاجتذابهم إليها وإهمال الأسرة نتيجة لأميتها في تسجيل أبنائهم في المدارس عند بلوغ سن الإلزام الذي أصبح أيضا عبئا عليها.. وبذا يصبح عمل الأطفال مجرد مخالفة بسيطة وظاهرة اجتماعية يمكن تقبلها !!!

وتفيد التقارير والمسوحات العالمية والقطرية بارتفاع معدل الأطفال العاملين حيث بلغ أكثر من٨٦% بين الأسر ذات الدخل المنخفض في بعض البلدان، كما يشير المسح الديموغرافى الصحي إلى أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسر التي

لـــديها أبنـــاء عـــاملين كـــان أدنـــى مـــن مـــستوى الأســـر التـــي لا يعمـــل أبنائها. فـــضلا عـــن أن غيـــاب التـــدخل الإيجـــابي مـــن قبـــل الدولـــة للحـــد مـــن الظـــاهرة أصـــبح أمـــرا يطـــرح علـــى جميـــع المهتمـــين بحقـــوق الأطفال مهمة عـــسيرة وكبيـــرة للتـــدخل مـــن أجـــل تعـــديل كافـــة القـــوانين المنظمـــة لعمالـــة الأطفـــال مـــن أجـــل " تحـــسين علـــى الأقـــل" ظـــروف عمل هـــؤلاء الأطفـــال وخاصـــة بيئـــة العمـــل وشـــروط العمـــل مـــع غلـــق كل مـــصادر تـــسرب الأطفـــال لـــسوق العمـــل للحـــد مـــن الظـــاهرة. ومـــن هنا يجـــب الوقـــوف بـــل دق كافـــة نـــواقيس الخطـــر نحـــو غيـــاب الحمايـــة لهؤلاء الأطفـــال ســـواء الحمايـــة النقابيـــة أو التأمينيـــة مـــن أجـــل القـــضاء على عمالة الأطفال ومن أجل مستقبل أفضل للأطفال.

المخاطر الناجمة من عمالة الأطفال :

أولاً: الآثار الصحية:

تتمثل هذه الآثار في الضغوط النفسية التي تصاحب العمل مع عدم تقديم رعاية صحية لهم وليست لديهم الفرصة للإلتحاق بالتعليم ومعظم الأطفال يعانون من سوء التغذية والأمراض المتوطنة مما يؤدي لضعف مقاومة الجسم للأمراض المختلفة ويتعرض الطفل لكثير من المخاطر الصحية وأمراض المهنة وحوادث العمل ونبرز أهم هذه المخاطر فيما يلي:

زيادة المخاطر الميكانيكية وحوادث وإصابات العمل وذلك لأسباب كثيرة منها:

- سرعة الشعور بالإجهاد ونظراً لطول ساعات العمل.
- نقص الخبرة وعدم الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني يؤدي إلى الاستعمال الخاطئ للمعدات .
- تكرار العمل يؤدي إلى الملل وعدم التركيز عند الحدث.

التعرض للمخاطر الطبيعية:

- الضوضاء الشديدة وخاصة في مصانع النسيج والورش الميكانيكية ينتج عنها الصمم المهني وعدم التركيز والتأثير السلبي على الجهاز العصبي.
- التعرض للحرارة الشديدة في بعض الصناعات مثل الحديد والصلب والزجاج والأفران ينتج عنها التهابات جلدية وحروق وقرح العين وغير ذلك من الأمراض والإصابات.
- الإضاءة الضعيفة وما تسببه من ضعف الإبصار قلة التركيز وزيادة نسبة الحوادث .

التعرض للكيماويات :

- استخدام الأحماض والقلويات والمذيبات العضوية والمنظفات ومواد الصباغة والدباغة في مجالات التصنيع ينتج عنها التهابات جلدية وحروق وأمراض عضوية أخرى

. كما تحدث هذه المواد خطورة شديدة على لجهاز العصبي والجهاز التنفسي كما أن بعضها يؤدي إلى الإدمان.

مخاطر العمل في سن مبكرة :

يؤدي ذلك إلى ضعف الإبصار أو عاهات بالعمود الفقري والأطراف ومثال ذلك العمل في صناعات السجاد اليدوي وإصلاح الأجهزة القديمة مثل الساعات والحلي اليدوية وصناعة الزجاج ، فآثار هذه الأعمال التي يمارسها الطفل لا تظهر إلا على المدى البعيد.

ثانياً: الآثار النفسية :

إن عمل الأطفال في مرحلة عمرية مبكرة يؤدي لبعض المتغيرات النفسية للدراسة وهي الزكاة والتوافق الشخصي والاجتماعي والتوافق العام .

الأسباب التي أدت إلى ظاهرة عمالة الأطفال:

(الفقر .الجهل .الأزمات)

الفقر وعمالة الأطفال:

الفقر هو السبب الرئيسي لعمالة الأطفال والأطفال الفقراء يواجهون مشكلات اقتصادية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية لأسر الأطفال العاملين ونجد هذه الظاهرة بصفة أساسية في الطبقات الفقيرة مما يجعل الأطفال للانخراط في سوق العمل لكسب المال اللازم لزيادة دخل الأسرة على الرغم من أن عمل الأطفال يزيد من فقر الأسرة لأنه يحرم الطفل من فرصة تعليم مناسبة تخلق له فرصة عمل أفضل في المستقبل ، ويؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وضعف مسئولية أولياء الأمور الذين يقومون بتشغيل أطفالهم وتدهور صحة الطفل بسبب العمل فتزايد الفقر يجعل الأطفال يرغبون في العمل حتى يشاركون في إعالة الأسرة.